

Distr.: General
11 June 2021
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2547 (2020)، الذي مدد بموجبه المجلس حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفقا لقرار المجلس 2476 (2019)، الذي كان قد أنشأ بموجبه المكتب وطلب إليّ تقديم تقرير عن تنفيذ القرار كل 120 يوما. ويتضمن التقرير التطورات الهامة التي حدثت منذ تقريري السابق (S/2021/133) ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب.

2 - وأعلنت حكومة هايتي حالة طوارئ صحية لمدة ثمانية أيام في 22 أيار/مايو عقب تزايد في عدد حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأكيد وجود نوعين مختلفين من الفيروس مرتبطين بزيادة انتقال العدوى. وقد مُددّ الإجراء لفترة 15 يوما إضافية في 31 أيار/مايو. وهايتي مؤهلة للحصول على لقاحات مجانية من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي الذي خصص منذ منتصف آذار/مارس جرعات كافية من اللقاح لنحو ثلاثة في المائة من السكان. وحتى منتصف أيار/مايو، كانت الحكومة قد قبلت أول توزيع للجرعات وكانت في طور استكمال الخطوات التحضيرية الهامة.

3 - وواصل المكتب العمل بصورة وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري، معززا جهود التنفيذ في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، والعدالة، وتقديم الدعم للشرطة الوطنية الهايتية، وحقوق الإنسان، والانتخابات والحفاظ على السلام. وواصلا أيضا العمل بطريقة منسقة من خلال إطارهما الاستراتيجي المتكامل، المعروف باسم ”خطة توحيد عمل الأمم المتحدة“، وضَمنا بذلك تركيز دعم الأمم المتحدة المقدم إلى المؤسسات الهايتية في التصدي للتحديات التي تواجه السلام، والاستقرار والتنمية المستدامة وفي النهوض بالالتزامات المقدمة في خطة التنمية المستدامة لعام2030.



160621 150621 21-07527 (A)



ثانيا – المسائل السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

4 – نتيجة لإطالة أمد حالة الطوارئ الصحية، أرجأ المجلس الانتخابي المؤقت، في 7 حزيران/يونيه، إجراء الاستفتاء الدستوري إلى أجل غير مسمى. وفي ظل غياب اختراق معقول في الجهود المستمرة الرامية إلى التوصل إلى حد أدنى من توافق الآراء السياسي، ستظل الظروف صعبة لإجراء الاستفتاء الدستوري، وكذلك الانتخابات التشريعية، والمحلية والرئاسية بطريقة سليمة من الناحية الفنية وشاملة للجميع. ولئن كان العديد من أصحاب المصلحة يؤكد ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي لإجراء انتخابات تكون حرة، ونزيهة وشفافة في عام 2021، فإن محاولات الوساطة، التي قامت بها جهات من قبيل منصة مشتركة بين الأديان، فشلت حتى الآن في إحراز تقدم. وفي إشارة أخرى إلى الطبيعة المتقلبة للديناميات السياسية الحالية، استقال رئيس الوزراء، جوزيف جوت، من منصبه في 14 نيسان/أبريل. وحل محله على أساس مؤقت وزير الخارجية، كلود جوزيف، الذي كلف بتشكيل حكومة في غضون 30 يوما. ومدد تعيينه لفترة ثانية مدتها 30 يوما في 14 أيار/مايو.

5 – وفي الوقت نفسه، اتسمت الحالة الأمنية بارتفاع كبير في عدد حالات الاختطاف، حيث أبلغ عن 171 حالة اختطاف في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021، مما أثر على جميع جوانب المجتمع وخلق شعورا عاما بالقلق. ووجهت النتائج المحدودة التي حققتها السلطات في الحد من الجريمة، بما في ذلك فشل عملية للشرطة في آذار/مارس في فيلاج دو ديو، وهي مدينة أكواخ للفقراء تقع على الواجهة البحرية في منطقة بورت – أو – برنس الحضرية، ضربة أخرى لثقة الناس في قدرة الدولة على ضمان السلامة العامة.

6 – وبلغت دعوات المعارضة والمظاهرات المطالبة برحيل الرئيس، جوفينيل موييز، ذروتها في 7 شباط/فبراير، عندما أعلنت المعارضة أن ولايته قد انتهت. وفي ساعات الصباح الباكر، قام أفراد من الشرطة باعتقال واحتجاز مجموعة من 20 شخصا من "مدبري الانقلاب" المزعومين، بمن فيهم قاض في محكمة النقض. وازدادت حدة التوتر في اليوم التالي، عندما أعلن قاض آخر في محكمة النقض تعيينه "رئيسا انتقاليا". واستمرت الاحتجاجات طوال شهر شباط/فبراير مع استمرار العديد من جماعات المعارضة وجماعات المجتمع المدني في المطالبة بتنحي الرئيس.

7 – وأعلنت هايتي عن الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام على مقتل أفراد الشرطة الذين وقعوا في كمين نصب لهم في 12 آذار/مارس خلال عملية الشرطة الفاشلة في فيلاج دو ديو. ثم عزا رئيس الوزراء آنذاك، السيد جوت، الفشل المأساوي للعملية إلى أخطاء استراتيجية في جمع المعلومات الاستخباراتية وتأخر نشر الدعم التكتيكي.

8– ونظمت مظاهرات في الفترة من 28 إلى 30 آذار/مارس لإحياء الذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لدستور عام 1987. واستمر المحتجون، الذين نددوا باعتزام الحكومة الاستعاضة عن الدستور باستفتاء، في المطالبة برحيل الرئيس وإنشاء حكومة انتقالية لسن إصلاحات في مجالي الحكم والاقتصاد وتنظيم انتخابات.

9 – وفي ضوء ذلك، لم تسفر الجهود التي بذلتها الأحزاب السياسية، والجماعات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، وجماعات الشتات والقطاع الخاص للتواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين عن توافق الآراء السياسي الذي تمس الحاجة إليه بشأن سبل المضي قدما. وفي أواخر آذار/مارس، اقترحت منصة مشتركة بين الأديان، هي "الأديان من أجل السلام"، التوسط في المحادثات ودعت المكتب إلى أن يكون أحد خمسة مراقبين دوليين. وفي حين أعرب عدد من ممثلي المعارضة والجهات الفاعلة الأخرى عن

الاستعداد للمشاركة، رفضت فصائل المعارضة الأخرى الدعوة علنا، مشككة في حياد المنصة ومكررة التأكيد على ضرورة تشكيل حكومة انتقالية ورحيل الرئيس. ونظرا للافتقار الواضح إلى الدعم، أعلنت منصة الأديان من أجل السلام عن إلغاء المبادرة في 12 نيسان/أبريل.

10 - ومع ذلك، واصل عدد من أصحاب المصلحة، العازمين على صياغة اتفاق سياسي قادر على دفع الجدول الزمني للانتخابات إلى الأمام، اقتراح آراء بشأن العناصر الرئيسية المزمع إدراجها في اتفاق محتمل. وتشمل مقترحاتهم إعادة تشكيل المجلس الانتخابي المؤقت واللجنة الاستشارية المستقلة، وسحب عدد من المراسيم الرئاسية المثيرة للجدل - التي صدرت في الفترة الأخيرة - وإجراء تقييم لعمليات إنتاج وتوزيع بطاقات هوية المواطنين التي يديرها المكتب الوطني لتحديد الهوية، وأخيرا، تعيين حكومة وحدة وطنية.

11 - وفي قرار صدر في 17 آذار/مارس، أبدى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية استعداده للقيام ببذل المساعي الحميدة لتيسير الحوار الذي من شأنه أن يؤدي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وفي وقت لاحق، رحب رئيس الوزراء المؤقت، في رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل موجهة إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بدعم المساعي الحميدة المقترح لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي يتيح تنظيم الاستفتاء الدستوري والانتخابات الوطنية في عام 2021. وفي 8 حزيران/يونيه، أوفدت بعثة للمساعي الحميدة تابعة لمنظمة الدول الأمريكية لتيسير الحوار المفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

12 - ولا تزال مبادرة الإصلاح الدستوري سببا هاما للخلاف داخل الطبقة السياسية في هايتي ومصدر خلاف رئيسيا للجهات الفاعلة في المعارضة. وبعد استعراض وتحليل الدستور وعقد مشاورات مواضيعية مع خبراء في الموضوع، قدمت اللجنة الاستشارية المستقلة مشروع نص لدستور جديد في 2 شباط/فبراير. وذكرت اللجنة أن المشروع يتضمن عملية انتخابية رشيدة، ونظاما رئاسيا ينتخب فيه رئيس ونائب للرئيس بالاقتراع العام، وبرلمانا من مجلس واحد وهياكل مبسطة للحكم المحلي. غير أن رد فعل عدد من أصحاب المصلحة في القطاعات الوطنية الرئيسية كان سلبيا، حيث أعرب البعض عن شواغلهم إزاء الزيادة الكبيرة في السلطة الممنوحة للرئيس والمستوى المرتفع من الحصانة التي يمكن أن يتمتع بها الرؤساء وأعضاء مجلس الوزراء عند ترك مناصبهم. ومن بين الآراء التي أعرب عنها انعدام الشرعية المتصور للمشروع في ظل غياب اتفاق سياسي، إلى جانب الشواغل من أن اللجنة قد بالغت في محاولة الحد من سلطة البرلمان، التي تعتبرها بعض الجهات الفاعلة حاليا مفرطة ومصدرا لعدم الاستقرار.

13 - وقد تأخر بشدة الجدول الزمني للجنة فيما يتعلق بالمشاورات اللاحقة بشأن مشروع الوثيقة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم النساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، وزعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون، والقطاع الخاص، وأفراد الشتات، والنقابات، والرؤساء السابقون ورؤساء الوزراء السابقون، وأسفر عن عدم تنظيم مناسبات إلا في 3 من بين 10 مناطق (مقاطعة الغرب، ومقاطعة غراند آنس ومقاطعة الوسط). بيد أن مكتب أمين المظالم نظم سلسلة مشاورات متعددة القطاعات بصورة متوازية، حيث وصل إلى جمهور في بورت - أو - برنس (مقاطعة الغرب)، و بور دو بي (مقاطعة الشمال الغربي)، وفور ليبرتي (مقاطعة الشمال الشرقي)، وهينش (مقاطعة الوسط). وفي الوقت نفسه، أطلقت مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة مبادرات متفرقة ومخصصة لتنظيم مناسبات عامة وعلى الإنترنت لمناقشة الدستور المقترح. وخلال المشاورات الرسمية، نأى أعضاء المجتمع المدني والشخصيات السياسية بأنفسهم بشكل متزايد عن العملية، مشيرين إلى عدم وجود توافق آراء سياسي والتشكيك في استقلال اللجنة وشمولها

للجميع. ودعا رئيس الحزب الحاكم، الحزب الهايتي تيت كاليه، الرئيس إلى التخلي عن المبادرة، مشيرا إلى الضرورات السياسية والتحديات التقنية المتعلقة بتوزيع بطاقات الهوية الوطنية.

14 - ومع ذلك، نشر مشروع ثان للدستور المقترح في 19 أيار/مايو، وأشارت اللجنة إلى أنها أخذت في الاعتبار التعليقات على المشروع الأولي التي وردت مباشرة من أكثر من 550 1 فردا خلال المشاورات وتعليقات أخرى قدمها أكثر من 150 منظمة. وسلطت اللجنة الضوء أيضا على التنقيحات المدخلة، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل المحكمة الدستورية المقترحة، والحد من حصانة المسؤولين المنتخبين، الذين سيحاسبون الآن على أفعالهم أمام محكمة عليا، وإنشاء محكمة انتخابية لتسوية القضايا الانتخابية.

15 - وإلى جانب المشاورات بشأن مشروع الدستور، أدخلت تعديلات على الجدول الزمني للانتخابات الذي أصدره المجلس الانتخابي المؤقت في 7 كانون الثاني/يناير. ولإتاحة المزيد من الوقت لتسجيل الناخبين، مدد المجلس في أواخر شباط/فبراير فترة التسجيل للاستفتاء الدستوري لمدة شهرين إضافيين، حتى 26 نيسان/أبريل، وأُرجئ التصويت نفسه لمرة أولى، من 25 نيسان/أبريل إلى 27 حزيران/يونيه. وفي المقابل، أرجئت الانتخابات الرئاسية، والتشريعية والمحلية لمدة أسبوع إلى 26 أيلول/سبتمبر، مع تحديد موعد إجراء جولة ثانية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر في حال عدم اعتماد دستور جديد.

16 - وبحلول الوقت الذي أغلق فيه المجلس قائمة الناخبين في 26 نيسان/أبريل، كان قد سجل نحو 4,4 ملايين هايتي ممن هم في سن التصويت. وسيسمح لمن لا يستطيعون منهم استخراج بطاقات الهوية بالتصويت إذا كان بحوزتهم أي بطاقة هوية رسمية صالحة أخرى تحمل صورة شخصية. وعلى الرغم من أن الناخبين المقيمين خارج البلد تمكنوا من التسجيل في القنصليات للمرة الأولى، لم توفر الظروف التقنية للتسجيل إلا لأفراد الشتات في الجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية. ويجري العمل على اتخاذ إجراءات واضحة لتمكين أفراد الشتات المسجلين من التصويت.

17 - وعلى الرغم من القيود التي تواجه التمويل، كثفت الحكومة حملة للتوعية على المنصات الإعلامية لتعبئة الهايتيين، بما في ذلك في الشتات، للمشاركة في الاستفتاء. ومع ذلك، تأخرت كثيرا التحضيرات الانتخابية، بما في ذلك إنشاء مكاتب انتخابية إقليمية وبلدية وتقييم مراكز الاقتراع، بسبب التأخر في التخطيط والتنفيذ والتأخر في صرف الأموال إلى المجلس الانتخابي المؤقت. وحال عدم صرف الأموال إلى المجلس الانتخابي المؤقت أيضا دون اضطلاعه بالعمل اللازم لتشغيل المراكز اللوجستية لتخزين المواد الانتخابية المحددة في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية والمناطق التسع الأخرى في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، تزايدت الدعوات لمعارضة الاستفتاء في الأسابيع الأخيرة. ومما يثير القلق بوجه خاص البيانات التي تحرض على العنف والتي أدلى بها بعض الشخصيات البارزة.

18 - وبناء على طلب الحكومة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم التقني والتشغيلي عن طريق شراء المواد الانتخابية والتحضيرات اللوجستية. وقد أنشئ لهذا الغرض صندوق مشترك للتبرعات يديره البرنامج الإنمائي، وساهمت الحكومة فيه بمبلغ 33 مليون دولار حتى الآن. ويتوقع أن تغطي الأموال بالكامل تكاليف الاستفتاء وبعض الأعمال التحضيرية للانتخابات اللاحقة.

19 - ولئن كانت خلية مشتركة للأمن الانتخابي تنسقها الشرطة الوطنية الهايتية قد بدأت بداية بطيئة، فهي تعمل الآن مع المجلس الانتخابي المؤقت، والأمم المتحدة وشركاء وطنيين ودوليين آخرين. وعقدت

الخلية اجتماعات أسبوعية لوضع خطط متكاملة لتأمين 559 1 مركزا للاقتراع. وتشمل الخطط إجراء تقييم مشترك للمخاطر في مراكز الاقتراع والمراكز اللوجستية للمواد والأصول الانتخابية، بالتنسيق الوثيق مع مكتب خدمات المشاريع. وإضافة إلى ذلك، يقدم مشروع لصندوق بناء السلام تبلغ قيمته 1,5 مليون دولار المساعدة من خلال هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبرنامج الإنمائي لمنع العنف الانتخابي ضد المرأة. وتدعو خطط الأمن الانتخابي كذلك إلى أن تكون الشرطة الوطنية معبأة بالكامل وقادرة على ضمان سلامة العمليات الانتخابية. وتمشيا مع الدورات الانتخابية السابقة، سيقوم المجلس بتعيين 000 7 من موظفي أمن الانتخابات المؤقتين وتجهيزهم ودفع أجورهم وتدريبهم بمساعدة الشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، تشكل القوات المسلحة الهايتية جزءا من الخطط الأمنية لاستكمال عمل الشرطة الوطنية في توفير الأمن في المناطق المحيطة بعدد قليل من المواقع اللوجستية والتنفيذية.

ثالثا - الحدّ من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية 2)

20 - ازدادت حدة التصورات عن تدهور الأمن نظرا لأن التدابير التي اتخذتها الدولة للتصدي للجريمة وعنف العصابات المسلحة ظلت غير ناجحة إلى حد بعيد. وقد أُبرز عدم القدرة على استعادة النظام والحفاظ عليه في جميع أنحاء منطقة بورت – أو – برنس الحضرية من جراء عدة حوادث رئيسية، بما في ذلك عملية كبيرة لاقتحام سجن في كروا دي بوكيه في 25 شباط/فبراير، وعملية فاشلة للشرطة في فيلاج دو ديو في 12 آذار/مارس وهجمات للعصابات في بيل إير في 31 آذار/مارس و 1 نيسان/أبريل.

21 - وتفاقم الشعور بانعدام الأمن أيضا بسبب الارتفاعات الحادة في عدد من المؤشرات الأمنية. وشهد عدد حالات الاختطاف زيادة بنسبة 36 في المائة في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021، حيث أبلغ عن 171 حالة اختطاف، مقابل 110 حالات في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2020. وقد أدى ذلك الاتجاه المثير للقلق، بما في ذلك اختطاف مجموعة من نحو 10 أفراد، من بينهم 7 من رجال الدين الهايتيين والفرنسيين، في 11 نيسان/أبريل، إلى تأجيج الإحباط العام وحفز الكنيسة الكاثوليكية، إلى جانب قطاع التعليم والقطاع الخاص، على قيادة عمليات إغلاق على الصعيد الوطني للاحتجاج. وازداد عدد جرائم القتل العمد بنسبة 17 في المائة، حيث أبلغ عن 525 حالة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، مقابل 436 حالة في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2020. وتجدر الإشارة إلى أن العصابات استهدفت أفراد الشرطة بشكل متزايد في عمليات انتقامية، مما أسفر عن مقتل 18 شرطيا وإصابة 35 آخرين بجروح. وسجلت الشرطة الوطنية الهايتية زيادة في عمليات السطو المسلح التي قام بها مجرمون عاديون يركبون دراجات نارية، بالإضافة إلى قيام العصابات المسلحة باستهداف زبائن المصارف والمقاولين المحليين. وازداد عدد حوادث الاضطرابات المدنية بنسبة 30 في المائة مقارنة بالأشهر الأربعة السابقة، حيث سُجلت 486 حادثة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل، لم تكن 410 حوادث منها سلمية. وازداد عدد حالات العنف الجنساني التي أبلغ عنها النظام الصحي الوطني بنسبة 19 في المائة في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، في حين سجلت الشرطة انخفاضا بنسبة 44 في المائة في عدد حالات الاغتصاب المبلغ عنها، من 56 حالة إلى 39 حالة.

22 - واعتمد المجلس الأعلى للشرطة الوطنية تدريجيا تدابير للتصدي للشواغل المتصاعدة المتعلقة بالسلامة العامة. وشملت تلك التدابير تشديد الضوابط على المعاملات المصرفية لتجميد الأصول المالية

للجماعات الإجرامية، وتعزيز عمليات التفتيش المشتركة بين الشرطة والجمارك في الموانئ البحرية الرئيسية وزيادة الرقابة على شركات الأمن الخاصة لوقف الاتجار بالأسلحة. ولردع عمليات الاختطاف، حظر رئيس الوزراء السابق، السيد جوت، بصفته رئيس المجلس الأعلى، استخدام النوافذ المعتمة في جميع المركبات التي لا تحمل لوحات تسجيل رسمية أو دبلوماسية، في حين أنشأ المدير العام المؤقت للشرطة الوطنية فرقة عمل لمكافحة الاختطاف وخط اتصال مباشر للإبلاغ عن الحوادث. وقد انتقدت التدابير على نطاق واسع باعتبارها ردود فعل مخصصة وليست جزءا من خطة شاملة للسلامة العامة.

23 - وفي ضوء ذلك، طلب الرئيس مساعدة إضافية من الأمم المتحدة للتصدي للجريمة والعنف المتصاعدين، اللذين يؤديان إلى تفاقم حالة اجتماعية اقتصادية متردية. وردا على ذلك، نشر عدد من كبار مستشاري شرطة الأمم المتحدة في أيار/مايو لتوفير خبرة إضافية في تعزيز قدرة الشرطة في مجال جمع المعلومات والتحقيق في استراتيجيات مكافحة العصابات والحد من العنف.

24 - ثم انشأ رئيس الوزراء آنذاك في أوائل نيسان/أبريل أول فرقة عمل مشتركة بين الوزارات معنية بمشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية، ومنَحها ولاية الانتهاء من وضع الاستراتيجية ووضع استجابة فورية ومتكاملة لعنف العصابات على أساس الأولويات الوطنية، مع إعادة تنظيم لأولويات المشاريع القائمة إذا لزم الأمر. ومن المقرر أن تقدم فرقة العمل تقريرا إلى مكتب رئيس الوزراء بحلول نهاية حزيران/يونيه. وفي الوقت نفسه، استشارت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المنظمات المحلية النسائية في الأحياء المتضررة من العصابات بشأن مشروع الاستراتيجية، وذلك بهدف الاسترشاد برأيها في عمل فرقة العمل وتعزيز أدوار المرأة في بناء السلام عن طريق ضمان إشراك المرأة في برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية من البداية، بدءا بتحديد قادة المجتمعات المحلية، والمشاركين في البرامج والمستفيدين منها.

25 - وفي موازاة ذلك، أكملت فرقة عمل بقيادة وزارة العدل والأمن العام استعراضها لمشروع القانون المتعلق بالأسلحة النارية والذخائر، في إطار مشروع لصندوق بناء السلام بشأن إدارة الأسلحة والذخائر ينفذه البرنامج الإنمائي بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وطلبت الحكومة أيضا إلى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن يقود تقييما أساسيا لإدارة الأسلحة والذخائر للاسترشاد به في صياغة خطة عمل وطنية تتماشى مع خارطة طريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخائر في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030، التي وضعتها الجماعة الكاريبية.

26 - واستمرت الأعمال التحضيرية لتنفيذ مشروع صندوق بناء السلام للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية لتحديد منصات المجتمعات المحلية وتقديم دعم أفضل لجهود التنمية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأجل في المناطق المتضررة من العصابات. وعقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وصندوق الأمم المتحدة للسكان اجتماعات تنسيقية مع الشركاء المنفذين، وممثلي المجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة من أجل بلورة رؤية استراتيجية مشتركة للتدخل في حيي مارتيسان ولا سالين الهشين في بورت - أو - برنس.

27 - وأخيرا، وافق صندوق بناء السلام على مشروع جديد لمنع العنف، وإدارة النزاعات، وتعزيز الحوار ومكافحة العنف الجنساني في عام 2021. وتبلغ ميزانية المشروع 1,5 مليون دولار ومن المقرر أن ينفذه البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في شراكة وثيقة مع المكتب. وتماشيا مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، دخلت مبادرة تسليط الضوء أيضا في شراكة مع صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني لتوجيه تقديم التمويل المؤسسي والبرنامجي البالغ 1,2 مليون دولار إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل من أجل منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له.

رابعا - الأمن وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

28 - ظل التقدم المحرز بشأن الأولويات الرئيسية في نظام العدالة الجنائية محدودا، حيث توقف التقدم في تخفيض مدد الاحتجاز المطول قبل المحاكمة عندما دعت رابطات القضاة إلى إضراب مفتوح في أعقاب محاولة الانقلاب المزعومة التي وقعت في 7 شباط/فبراير. وعقب إلقاء القبض على مجموعة من مدبري الانقلاب المزعومين، بمن فيهم قاض في محكمة النقض، أصدر الرئيس أمرين تنفيذيين في 8 و 11 شباط/فبراير، قام فيهما، على التوالي، بإقالة ثلاثة من قضاة محكمة النقض وتعيين بدلاء عنهم دون احترام الإجراءات الدستورية التي تتطلب وجود برلمان يؤدي مهامه. وفي 9 شباط/فبراير، أقيل أيضا موظف محكمة شارك في جلسة استماع للمعتقلين. ودفعت التدابير، التي انتقدها موظفو القضاء، والمجتمع المدني وبعض الشركاء الدوليين باعتبارها تقوض السلطة القضائية، أربع رابطات للقضاة إلى الإضراب منذ 15 شباط/فبراير للاحتجاج على عدم استقلال القضاء والدعوة إلى سحب الأمرين التنفيذيين وإعادة الموظف إلى وظيفته.

29 - وبمساعدة من جهود الوساطة التي بذلها مكتب أمين المظالم، قامت السلطة القضائية والسلطة التنفيذية بتسوية بعض الخلافات، مما أدى إلى إنهاء الإضراب في 19 نيسان/أبريل. غير أن الإضراب زاد من إجهاد نظام السجون الذي يعاني من نقص الموارد والاكتظاظ، والذي كان يوجد فيه في 19 أيار/مايو 594 11 نزيلا، منهم 460 امرأة و 234 صبيا و 24 فتاة، بمعدل إشغال قدره 339 في المائة. ومن هؤلاء، كان 82 في المائة ينتظرون المحاكمة، بزيادة قدرها 2 في المائة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعلى النقيض من العدد المتزايد للمحتجزين، ظل عدد حراس السجون يأخذ في الانخفاض. وبوجود 166 1 من موظفي السجون، هناك حاليا حارس واحد لكل 10 محتجزين.

30 - وأسفرت عملية لاقتحام سجن كروا دي بوكيه في 25 شباط/فبراير عن مقتل مدير السجن و 29 سجينا، مع هروب أكثر من 400 محتجز، أعيد إلقاء القبض على 68 منهم في وقت لاحق. وتقوم السلطات الوطنية، بمساعدة شركاء دوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة وأعضاء الفريق العامل القطاعي للعدالة وسيادة القانون المعني بالسجون التابع للشركاء الماليين والتقنيين، بوضع خطة استراتيجية لحشد الموارد لدعم الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع في السجون.

31 - وبعد عقد حلقة عمل وطنية بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة في كانون الثاني/يناير، استعرضت وزارة العدل والأمن العام استراتيجيتها الوطنية وأنشأت لجنة رصد بشأن اكتظاظ السجون في نيسان/أبريل. وأسفرت جهود الدعوة التي اضطلعت بها ممثلتي الخاصة ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي عن إنشاء مجلس المعونة القضائية في 5 أيار/مايو، وفقا لقانون المعونة القضائية لعام 2018. وسيسهل ذلك إمكانية حصول الفئات الأكثر ضعفا على المعونة القضائية المجانية، وتشغيل مكاتب المعونة القضائية اللامركزية تدريجيا في جميع أنحاء هايتي ومساعدة المحتجزين في السجون على المثول أمام القضاة.

32 - وتوقفت جزئيا الجهود الأخرى الرامية إلى إصـــــلاح قطاع العدالة. وينص قانون العقوبات الجديد وقانون الإجراءات الجنائية الذي اعتمد بموجب مرســـوم في 24 حزيران/يونيه 2020 على بدائل للاحتجاز، يمكن أن تســاعد في خفض معدل الاحتجاز الســابق للمحاكمة واكتظاظ الســجون. ولكن بعد 10 أشـــهر، لم تكن وزارة العدل والأمن العام قد أنشـأت بعد لجنة وطنية لتنفيذ الإصـلاح الجنائي. وبمجرد إنشـاء اللجنة، ستكلف بنشر المدونات بين الجهات الفاعلة القضائية وإجراء الإصلاحات المؤسسية والتشريعية ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، لم يتمكن أي من محفلي تنسيق عمل الجهات الفاعلة في مجال العدالة في بورت - أو - برنس وكروا دي بوكيه من الاجتماع خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب انعدام الأمن المتوطن والإضـراب القضائي.

33 - وسعت الشرطة الوطنية الهايتية جاهدة إلى توفير الأمن عن طريق تعزيز قدراتها، وتحسين السلوك والانضباط وتخفيف حدة التوترات داخل المؤسسة. وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة، يستمر حجم القوة في التقلص نتيجة لارتفاع معدلات الاســـتنزاف، مع فقدان نحو 400 شـــرطي كل عام بســـبب الوفيات، والإقالات والاسـتقالات. وقد توقف الاسـتقدام منذ عامين تقريبا بسـبب الصـعوبات المالية والجائحة. وتمكنت القيادة في الفترة الأخيرة من استئناف الاستقدام، حيث بدأ 640 مرشحا، من بينهم 133 امرأة، منهاجا دراسيا تدريبيا أسـاسـيا لمدة ثمانية أشـهر في 16 أيار/مايو في إطار الترقية الحادية والثلاثين. وسـيسـاعد ذلك على تعزيز القوة، التي يبلغ عدد أفرادها حاليا 958 14 شـــرطيا، من بينهم 581 1 امرأة (10,6 في المائة)، أي أقل بـــ 48 شرطيا مما كان عليه الحال في تقريري السابق. بيد أن الجهود الرامية إلى تحسين نسبة أفراد الشـرطة إلى السكان، التي تقل عما هي عليه في البلدان ذات الحجم السكاني المماثل، سـتتطلب اسـتقداما ثابتا لأفراد إضـــافيين على مدى بضـــع ســـنوات قادمة. ومن أجل زيادة تعزيز القدرة، قامت الشـــرطة بإعادة تدريب 341 1 شـــرطيا عاملا من الترقية الســـادســـة والعشـــرين (من بينهم 178 امرأة) في حين رقي 100 شـرطي (من بينهم 8 نسـاء) إلى رتبة مفتش شـرطة في أيار/مايو، بعد الانتهاء من دورة تدريبية مدتها ستة أشهر. وستجري الشرطة تدريبا تنشيطيا مماثلا للترقيات الأخرى في الأشهر المقبلة.

34 - وواصـلت المفتشـية العامة للشرطة الوطنية الهايتية الاضـطلاع بدور رقابي هام في تعزيز المسـاءلة والشـفافية. وفيما يتعلق بالتخطيط للانتخابات، قدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنســان والبرنامج الإنمائي الدعم للشــرطة في تنظيم دورات تدريبية بشــأن حقوق الإنســان، والأخلاقيات وقواعد السـلوك لأفراد شـرطة وحدات حفظ النظام العام التي حُدّدت بوصـفها الجهات الرئيسـية المرتكبة للجرائم في التقرير السنوي للمفتشية، من حيث سوء السلوك أثناء تدخلات الشرطة. وقد شـارك في البرنامج حتى الآن 554 شرطيا، من بينهم 62 امرأة. وإضـافة إلى إجراء عمليات التفتيش والتدريب، تتواصـل عدة تحقيقات شـرعت فيها هيئة التفتيش في ادعاءات بالاسـتخدام المفرط للقوة أثناء الاحتجاجات، ولا سـيما ضـد الصـحفيين. وتحقق هيئة التفتيش أيضـا في انتهاكات وتجاوزات مزعومة لحقوق الإنسـان، لا سـيما من جانب موظفي السـجون ضـد السـجينات في جاكميل (مقاطعة الشـمال الشـرقي) وأثناء عملية الهروب من السجن في سجن كروا دي بوكيه.

35 - وظلت الشرطة تواجه حوادث استياء خطيرة في صفوفها، مما هدد التماسك المؤسسي. ومن الأمثلة على ذلك جماعة "فانتوم 509"، المؤلفة من مزيج من الأفراد المارقين والســـابقين، الذين نزلوا في عدد من المناســبات إلى الشــوارع على دراجات نارية وأطلقوا النار من أســلحتهم، مما تســبب في حالة من الذعر والفوضـــى. وفي أعقاب عمليات القتل التي قامت بها الشــرطة في 12 آذار/مارس، اســتفاد نفس الفصـــيل

المتطرف من الاستياء المتزايد لبعض الضباط من قيادة المؤسسة وحرضوا على المزيد من حوادث العنف والتخريب في الشوارع. وخلال حوادث الاضطراب تلك، اقتُحمت ثلاثة مراكز للشرطة في مقاطعة الغرب لإطلاق سراح 12 شرطيا محتجزا، وقُتل خلال ذلك اثنان من أفراد الشرطة. وفي أعقاب الحوادث، قام المدير العام المؤقت للشرطة الوطنية الهايتية بإصلاح قيادته العليا سعيا إلى تحسين فريق إدارته وشرع في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجماعة، التي توصف الآن بأنها منظمة إجرامية، مع البحث النشط عن عشرات من أعضائها لارتكابهم المزعوم لجرائم.

خامسا - حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

36 - تزايد تدهور حالة حقوق الإنسان بسبب استمرار عجز السلطات عن حماية السكان من عنف العصابات المسلحة واستمرار الافتقار المزمن إلى الالتزام بالتصدي بفعالية للانتهاكات الأساسية والهيكلية لحقوق الإنسان، بما في ذلك في أماكن الاحتجاز. ومنذ صدور تقريري السابق، لم يتخذ أي إجراء فعال لضمان المساءلة في القائمة المتنامية من قضايا الجرائم البارزة، لا سيما عمليات القتل في غراند رافين (2017)، ولا سالين (2018) وبيل إير (2019) والقتل العمد لمونفريير دورفال في آب/أغسطس 2020.

37 - ولاحظ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، تعزى أساسا إلى موجة عمليات الاختطاف والزيادة في هجمات العصابات. وفي إحدى الحوادث التي وقعت في آذار/مارس، وقع سكان تاباري إيسا، وهو موقع نزوح حضري في منطقة بورت - أو - برنس الحضرية (مقاطعة الغرب) أنشئ بعد الزلزال في عام 2010، ضحية لهجمات متكررة شنتها العصابات والمستولون على الأراضي، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص على الأقل بين السكان، وتدمير ما يقدر بـ 80 في المائة من المنازل في المستوطنة أو إلحاق أضرار بها وتشريد 2 496 شخصا. وبالمثل، هاجم عناصر من تحالف عصابات مجموعة G9 في 31 آذار/مارس و 1 نيسان/أبريل حي بيل إير في بورت - أو - برنس. وأبلغ السكان، الذين تركوا للدفاع عن أنفسهم، عن الغياب الملحوظ للشرطة الوطنية - وهو اتجاه متكرر شوهد في 20 غارة على الأقل شنتها العصابات على بيل إير في عامي 2020 و 2021 وأدت إلى تشريد ما لا يقل عن 407 أسر معيشية. وإجمالا، في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، عزا المكتب 295 حالة من حالات انتهاك حقوق الإنسان المزعومة إلى أفراد العصابات ورجال مسلحين مجهولي الهوية، بما في ذلك 78 حالة قتل (فتاة واحدة، و 5 نساء، وصبي واحد و 71 رجلا)، و 25 إصابة بجروح (فتاتان، و 4 نساء، وصبيان و 17 رجلا)، وثلاث حالات اغتصاب (فتاتان وامرأة واحدة)، و 149 حالة اختطاف (7 فتيات، و 46 امرأة، و 8 صبيان و 88 رجلا).

38 - وبعد عملية الهروب من السجن في كروا دي بوكيه (مقاطعة الغرب) في 25 شباط/فبراير، عثر على أربعة محتجزين متوفين داخل المجمع. وأشارت شهادات شهود عيان وتقارير جمعت بعد الحادث إلى أن ما يصل إلى 25 محتجزا هاربا قتلوا تعسفا حسبما زعم على أيدي موظفي إنفاذ القانون، وأن كثيرين منهم أصيبوا بجروح ناجمة عن طلقات نارية في الظهر. وفي الوقت نفسه، وثق المكتب أن ما يصل إلى 25 من المحتجزات تعرضن لسوء المعاملة في السجن في جاكميل (مقاطعة الجنوب الشرقي).

39 - وفي تقرير عام مشترك من المقرر أن يصدر في الأسابيع المقبلة، وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ظروف الاحتجاز السائدة في جميع أنحاء نظام السجون. وفي سجون ومراكز شرطة متعددة، يتكدس الأشخاص المحرومون من حريتهم في زنزانات مكتظة

للغاية دون مرحاض لمدة تصـــل إلى 23 ســاعة في اليوم، مع إمكانية محدودة أو معدومة للحصـــول على الرعاية الصـحية ومع عدم كفاية الغذاء. فعلى سبيل المثال، يحصـل المحتجزون البالغ عددهم 193 محتجزا في مركز شـرطة بتي غواف (مقاطعة الغرب)، الذين يقبع معظمهم رهن الاحتجاز السـابق للمحاكمة لفترات مطولة تصـل إلى خمس سـنوات، على مسـاحة متوسـطها 0,28 متر مربع للشـخص الواحد. ووثق المكتب والمفوضـية أنهم محتجزون في ظروف ترقى إلى مسـتوى التعذيب أو المعاملة القاسـية واللاإنسـانية والمهينة. وهم كثيرا ما يتعرضـون أيضا للعقاب البدني. وهناك عدة مرافق احتجاز أخرى زارها المكتب، بما في ذلك في لي كاي (مقاطعة الجنوب) وكاب هايتيان (مقاطعة الشـــمال)، تتســـم بظروف مماثلة، كما هو الحال في السجن الوطني في بورت – أو – برنس (مقاطعة الغرب)، الذي يضم ثلث نزلاء السجون.

40 - وفي حين تجري السـلطات تحقيقات في حوادث السـجن التي وقعت في كروا دي بوكيه وجاكميل، يستمر غياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون. وقد حُدّد أفراد الشـرطة وموظفو السـجون باعتبارهم مسـؤولين عن 238 انتهاكا مزعوما لحقوق الإنسـان، أسـفرت عن مقتل 42 شخصا (3 نساء و 39 رجلا) وإصابة 85 بجروح (35 امرأة، وصبيان و 48 رجلا) في الفترة من 1 شـــباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، وهي فترة انتهت خلالها المفتشـــية العامة للشـــرطة الوطنية الهايتية من إجراء 36 تحقيقا، مما أدى إلى تقديم 20 توصـــــية بفرض عقوبات (16 وقفا عن العمل، وحالة طرد احدة، و 3 تحذيرات رسمية). وعلاوة على ذلك، أحيلت حالتان إلى مكتب المدعي العام لاتخاذ إجراءات أخرى.

41 - وبالمثل، اسـتمر وجود غياب عام للمسـاءلة في قضـايا الجرائم البارزة التي ارتُكبت في غراند رافين (2017)، ولا سـالين (2018) وبيل إير (2019). ولم تجدد السـلطات تعيين قاضـي التحقيق المسـؤول عن قضـــية لا ســـالين ولم تتخذ أي إجراء يذكر لإحراز تقدم في القضـــايا الأخرى. ولا يزال جيمي شـــيريزير، المعروف باســم "باربكيو"، مطلق الســراح في حين أن التحقيق في جريمة القتل العمد لمونفيريير دورفال في آب/أغســطس 2020 لا يزال متأخرا. ووثق المكتب أيضــا تعرض مكتب أمين المظالم، والمدافعين المحليين عن حقوق الإنســان، والمحامين، والقضــاة والصــحفيين في الفترة من 1 شـباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو إلى 12 حالة من الاعتداءات، والتهديدات وأعمال التخويف (اثنتان ضـــد نســـاء، و 8 ضـــد رجال واثنتان ضـــد ممتلكات تابعة لمكتب أمين المظالم).

42 - وفي مقاطعة غراند آنس، كشـــف تحقيق أجراه المكتب أن 46 شـــكوى فقط من بين 126 شـــكوى (36 في المائة) قدمها ضـحايا العنف الجنسي والجنساني في عام 2020 أسفرت عن تحقيقات قضـائية وأن أيا منها لم يؤد بعد ذلك إلى إجراء محاكمة. ومن المرجح أن تكون هناك ديناميات مماثلة في جميع أنحاء البلد. ويؤدي تفشـــي انعدام المســـاءلة في هذه الحـالات إلى انعدام ثقة الجمهور على نطاق واســـع في النظام القضــائي ووكالات إنفاذ القانون. وللمســاعدة في تحفيز السـلطات على اتخاذ إجراءات، قدم صـندوق الأمم المتحدة للسكان وشـركاؤه المحليون مسـاعدة متعددة القطاعات، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة، إلى الفتيات الحوامل والدعم لتخفيف حدة الوصـــم. وإضـــافة إلى ذلك، قام فريق الأمم المتحدة القطري، من خلال مبادرة تسـليط الضــوء، بتدريب ثماني وكالات للدفاع عن حقوق المرأة على أدوات تتعلق بالخدمات القانونية الرقمية للبدء في تقديم الدعم القانوني عن بعد للناجيات من العنف الجنســـي والجنســـاني. وتعاونت مبادرة تســـليط الضوء مع مغنية هايتية، هي إيميلين ميشيل، لتنظيم حفل موسيقي افتراضـي في 8 آذار/مارس للتشجيع على اتباع قواعد اجتماعية أفضل. وشاهد هذا الحفل أكثر من 000 100 شخص في هايتي وخارجها.

43 - واســـتمرت إعادة المهاجرين الهايتيين إلى وطنهم، حيث أعيد في الفترة من 1 شـــباط/فبراير إلى 30 نيسـان/أبريل 870 7 شـخصـا (299 فتاة، و 304 صـبيان، و 246 1 امرأة، و 021 6 رجلا). وتلقت المنظمة الدولية للهجرة ادعاءات متعددة بسـوء المعاملة وانتهاكات حقوق الإنســان، مثل سـوء المعاملة في أماكن الاحتجاز والمصـــادرة غير القانونية لممتلكات المهاجرين، بما في ذلك وثائق الهوية، أثناء تقديمها المساعدة والحماية البالغتي الأهمية للمهاجرين العائدين من أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية.

44 - وواصلت منظمات المجتمع المدني الدعوة إلى تحسين في حالة حقوق الإنسان وقدمت ثلاثة تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان لاستعراضـها المقبل لهايتي. وفي الوقت نفسـه، لا تزال خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2019-2021 تنتظر موافقة السلطة التنفيذية، على الرغم من إقرارها من قبل اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنســان. وتتضـمن تلك الخطة تصـديق هايتي على اتفاقية مناهضــة التعذيب وغيره من ضـــروب المعاملة أو العقوبة القاســية أو اللاإنســـانية أو المهينة والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

45 - وواصـلت الحكومة ومفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنســان العمل من أجل إنشـاء مكتب قطري لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان التي طال أمدها وتعزيز الفضاء المدني.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى (النقطة المرجعية 5)

46 - ظلت الروابط بين التحديات الاجتماعية السياسية وتحديات الحكم والتحديات الاقتصادية تؤجج عدم الاســتقرار، مما قوض حالة الاقتصـــاد الكلي وأعاق تنمية ســـوق العمل، وهو ما يحد بشـــدة من الآفاق الاقتصـادية للشباب والفئات الضـعيفة. وبعد انكماش يقدر بنسبة 3,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني خلال الســنة المالية 2020، تتوقع الحكومة عودة إلى النمو في عام 2021، وهي نتيجة ســتتوقف على أوجه التحسن الملحوظة في الحالة السياسية والأمنية. وبعد فترة من الارتفاع المطرد بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 نتيجة للتدخلات التي قام بها المصرف المركزي في سوق الصرف، بدأ الغورد مرة أخرى في الانخفاض، حيث انخفض من 65 غوردا مقابل الدولار في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى 88,8 في أواخر أيار/مايو 2021. واســـتجاب معدل التضـــخم لتلك الاتجاهات، حيث انخفض من 27,8 في المائة في آب/أغســـطس 2020 إلى 17,2 في المائة في آذار/مارس 2021، قبل أن يبدأ في الارتفاع مرة أخرى، كما يتضح من البيانات في الفترة الأخيرة. وسعيا إلى التصدي لتحديات الاقتصاد الكلي، تفاوضــت الحكومة مع صـندوق النقد الدولي في أوائل عام 2020 على برنامج يتابعه خبراء الصـندوق. بيد أن البرنامج لم يحظ بالموافقة لأن الإجراءات الأولية المتعلقة بالحوكمة لم تنفذ. ورغم أن خبراء الصـــندوق يواصـلون العمل مع السـلطات لتعزيز الحوكمة المتصـلة بالمشـتريات والتشـجيع على المزيد من المرونة في أسعار الصرف، لم يكن التقدم المحرز كافيا لاستئناف المفاوضات.

47 - وتتردى الظروف المتعلقة بتنمية القطاع الخاص في مواجهة تدهور مناخ الاقتصـــاد الكلي والأمن، مع توقع حدوث حالات انخفاض إضـافية في الإنفاق. فعلى سبيل المثال، شـهد العديد من مجمعات مصـانع النسـيج عمليات تسـريح مؤقت في عام 2020، بما في ذلك في منطقة كاراكول الصـناعية (مقاطعة الشـمال الشـرقي)، حيث خفضــت القوة العاملة الموظفة في 36 مصــنعا بنســبة تراوح بين 25 و 30 في المائة إلى 291 52 عاملا. وفي الفترة الأخيرة، أعلن أكبر صـاحب عمل في المنطقة الصـناعية أنه سـيغلق مصـنعا، مما يجعل 400 1 عامل إضـــافي عاطلين عن العمل، في حين يخطط صـــاحب عمل آخر لنقل عملياته

تدريجيا إلى الجمهورية الدومينيكية. وبوجه أعم، من المتوقع أن يستمر الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر في هايتي، الذي انخفض من 105 ملايين دولار في عام 2018 إلى 75 مليون دولار في عام 2019، نظرا لتصنيفات البلد المنخفضة باستمرار في مؤشرات القدرة التنافسية الدولية. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تزداد حدة المنافسة العالمية والإقليمية الشرسة على اجتذاب صناديق الاستثمار التي تصبح أكثر ندرة بصورة متزايدة، كما يتجلى في التوقعات الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020* بانخفاض بنسبة تراوح بين 5 و 10 في المائة في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام 2021. وعلى الرغم من الوقائع الاقتصادية القاتمة التي شهدتها الأشهر الماضية، فإن إمكانات التنويع الاقتصادي في قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة التحويلية لا تزال قوية، إذا سمحت الظروف السياسية والأمنية بمزيد من الاستقرار الاقتصادي.

48 - ويترتب على السياق غير المؤاتي أثر سلبي ملموس على الأسر المعيشية. ووفقا للبنك الدولي، من المتوقع أن يكون ما يقرب من 60 في المائة من السكان عند خط الفقر أو تحته في عام 2021. وقد قام فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة نائب ممثلتي الخاصة، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، لمعالجة الحالة الاجتماعية الاقتصادية المتردية ومتابعة أهدافه الاستراتيجية، بتكثيف جهوده حول ثلاثة مجالات: إيجاد فرص العمل للشباب، والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة؛ وتعزيز التنويع الاقتصادي؛ وتعزيز قدرة الحكومة على وضع أطر السياسات العامة الوطنية وتنفيذها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

49 - وفيما يتعلق بإيجاد فرص العمل، قدم الفريق القطري التدريب لعشرات الشباب من البيئات الاجتماعية الاقتصادية الفقيرة كرادع للتجنيد من قبل العصابات المسلحة. وبحلول نيسان/أبريل، أسفرت مبادرة في بلدية سيتي سولي (مقاطعة الغرب) عن تمكن ثلثي الشباب المدربين البالغ عددهم 570 شابا من إيجاد فرص عمل. وفيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي، يعمل الفريق القطري وغيره من الشركاء على وضع مبادرات لتوسيع نطاق الفرص الإنتاجية ودعمها. وأدت الشراكة بين الحكومة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والفريق القطري لتطوير الابتكار التكنولوجي في مجالي الزراعة والحراجة الزراعية إلى تحسين قدرة نحو 800 أسرة معيشية و 22 منظمة للمزارعين من خلال التدريب، وتوفير مدخلات زراعية أفضل وإمكانية الوصول إلى الأسواق والتجارة الإلكترونية. وفي مقاطعتي الجنوب وغراند آنس، تلقى أكثر من 431 2 عضوا في المنظمات النسائية الدعم لتعزيز وتنويع إيراداتهم من خلال تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعيين، والتجهيز الخفيف للمنتجات الزراعية واعتماد أفضل الممارسات في الزراعة الذكية مناخيا. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أطلقت مبادرة أخرى تستهدف 000 1 من صغار المزارعين لمساعدتهم على إنتاج كميات أكبر وذات نوعية أفضل من الكاكاو وثمر شجرة الخبز في المقاطعتين. وتهدف جميع المبادرات إلى أن تشكل النساء 40 في المائة من المستفيدين منها.

50 - وتتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز مبادرة السياسة الوطنية للحماية والنهوض الاجتماعيين، بعد اعتمادها في عام 2020. ويجري حاليا العمل في المرحلة الأخيرة من دراسة عن تكاليف التنفيذ، في حين ستجمع بعثة خبراء في الربع الثاني من عام 2021 سبعة كيانات تابعة للأمم المتحدة لتحديد برنامج دعم مشترك. بيد أن التنفيذ الناجح سيتطلب من الحكومة أن تعزز الإيرادات المحلية بتعزيز تحصيل الضرائب، وتخفيض الإعفاءات الضريبية واستعراض أولويات الإنفاق. فعلى سبيل المثال، لا تزال خسائر الإيرادات السنوية من الضرائب أو الرسوم غير المحصلة على الحدود كبيرة، حيث تراوح التقديرات بين 184 مليون دولار و 440 مليون دولار. وإدراكا لأهمية المسائل العابرة للحدود، بما في ذلك تحصيل الإيرادات،

فيما يتعلق بإنجاز خطة عام 2030، والبناء على الزخم السياسي الحالي لتعزيز العلاقة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، عقد فريقا الأمم المتحدة القطريان في البلدين اجتماعا مشتركا في آذار/مارس. وهما يتعاونان بشأن برنامج عمل مشترك لدعم الحوار والتعاون بين الدولتين، بالتنسيق مع عدة شركاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، وافق صندوق بناء السلام في الفترة الأخيرة على مشروع جديد يهدف إلى تعزيز مجالات الحوار بين الدولتين وتعزيز التعاون على صعيد المجتمعات المحلية والصعيد المؤسسي بين البلدين.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

51 - تماشيا مع الأوضاع الاجتماعية السياسية والأمنية المتردية بصورة متزايدة، استمرت الحالة الإنسانية في التردي في عام 2021. وفي الوقت الراهن، يحتاج ما يقدر بنحو 4,4 ملايين شخص (40 في المائة) إلى المساعدة الإنسانية، وهو ما يمثل عموما نتيجة تراكمية للأزمات التي يتسبب فيها الإنسان. وتمثل تلك الأرقام زيادة بنسبة 110 في المائة منذ عام 2016. وإضافة إلى تزايد انعدام الأمن الغذائي، تؤثر الأزمة الإنسانية سلبا على تنمية رأس المال البشري بسبب القدرة المحدودة على الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

52 - وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية للفترة 2021-2022، التي أطلقت في آذار/مارس، 235,6 مليون دولار لعام 2021. وهي تهدف إلى تلبية احتياجات 1,5 مليون شخص، من بينهم 1,3 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتتمثل الأهداف الاستراتيجية الأربعة في تلبية الاحتياجات الأساسية، وضمان حماية السكان المتضررين والمساءلة أمامهم، وتعزيز التأهب للكوارث والأهم من ذلك، المساعدة على الانتقال من سياق يتطلب المساعدة الإنسانية بشكل مزمن إلى مسار للتنمية المستدامة بالتركيز على تفعيل العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام. وبالنظر إلى أن الخطة المعادلة لعام 2020 لم تمول إلا بنسبة 33 في المائة، وأن نسخة عام 2021 تلقت حتى الآن أقل من 25 في المائة من الأموال المطلوبة، فقد تكثفت جهود الدعوة.

53 - ولتلبية الاحتياجات الأساسية وتخفيف حدة انعدام الأمن الغذائي، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بزيادة استجابته لحالات الطوارئ لتقديم المساعدة الغذائية المباشرة إلى ما يبلغ عدده 000 900 شخص في عام 2021، بعد أن كان ذلك العدد 710 252 أشخاص في عام 2020، وهو يواصل تقديم وجبات ساخنة يومية إلى 984 234 طفلا في 323 1 مدرسة. وإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود الرامية إلى التصدي لسوء التغذية المتفشي منذ أمد بعيد، استفاد 000 8 طفل تراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهرا من جرعة من فيتامين ألف في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس.

54 - وإضافة إلى ذلك، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع السلطات المحلية والشركاء في مجال العمل الإنساني للاستجابة لآلاف حالات النزوح الناجمة عن أحداث العنف في بيل إير وتاباري إيسا (انظر النقطة المرجعية 4). وتشمل الاحتياجات العاجلة المساعدة الإنسانية الأساسية، والحماية والمساعدة في مجال إعادة التوطين. وتثار أيضا شواغل بشأن إمكانية وصم المجتمعات المحلية المضيفة للأشخاص المشردين داخليا.

55 - ويدعم فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ خطة العمل الوطنية فيما يتعلق بالمخاطر والكوارث التي أقرت في الفترة الأخيرة. وإجمالا، وضعت 27 خطة طوارئ متعددة المخاطر على صعيد المجتمعات المحلية أو هي في المرحلة النهائية من وضعها في مقاطعات غراند آنس، والشمال الغربي، والجنوب وأرتيبونيت جميعها ويجري وضع اللمسات الأخيرة على خرائط إقليمية متعددة المخاطر تحدد فيها المخاطر الناجمة عن الاهتزازات، والجفاف، والفيضانات/الأعاصير، والزلازل والأمواج السنامية. وفيما يتعلق بموسم الأعاصير المقبل، المتوقع أن يبدأ في حزيران/يونيه، يدعم الفريق القطري استعداد الحكومة من خلال أنشطة من قبيل عمليات المحاكاة والتخزين المسبق لمخزونات الطوارئ. وبالنظر إلى السيناريوهات الممكنة لعام 2021، بما في ذلك فيما يتعلق بموسم الأعاصير، والحالة الاجتماعية السياسية المتطورة، والمخاطر الأمنية والجائحة، تسعى الأمم المتحدة أيضا إلى التخطيط للطوارئ فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

56 - ونظرا للطابع المزمن بصورة متزايدة للاحتياجات الإنسانية، يركز فريق الأمم المتحدة القطري وشركاؤه على تطبيق حلول التنمية المستدامة للحد من مواطن الضعف والمخاطر وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والحد من ثم من الاحتياجات الإنسانية. وعلى الأخص، يرسي اعتماد سياسة وطنية فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والسيادة الغذائية والتغذية في آذار/مارس الأساس لبناء القدرة على الصمود من خلال إنتاج الأغذية والحد من الحاجة إلى المعونة الغذائية. ونتيجة لجهود دامت ثماني سنوات بدعم من الفريق القطري، تهدف هذه السياسة إلى إحداث نقلة نوعية من خلال معالجة الأسباب الجذرية لتدهور القطاع الزراعي. وبوجه خاص، سينطوي تنفيذها على اعتماد نهج شامل للجميع يشدد على تنمية المزارع الأسرية وعلى تنمية من يسمّين Sara Madan، وهن تاجرات يعتبرن العمود الفقري للتجارة الزراعية الصغيرة على الصعيد الوطني، لإتاحة إجراء تحول اقتصادي مستدام. وتستند هذه الأنشطة إلى تحليل مشترك للمخاطر يراعي نوع الجنس وعلى تركيز متعمد على معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار العام. وهي تسهم في تعزيز علاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام تهدف إلى تعزيز تأثير تدخلات الأفرقة القطرية.

57 - وعلى الصعيد الصحي، ووفقا للأرقام الرسمية، كان عدد حالات الإصابة المؤكدة بكوفيد-19 يبلغ 058 15 حالة، بما في ذلك 321 حالة وفاة في 3 حزيران/يونيه. وفي الفترة الأخيرة، حدث تزايد في عدد الحالات، وأعلنت الحكومة في 14 أيار/مايو عن وجود نوعين مختلفين من الفيروس يرتبطان بزيادة انتقال العدوى. وتواصل الأمم المتحدة والشركاء الآخرون دعم الجهود الحكومية التي تتماشى مع توصيات منظمة الصحة العالمية لاحتواء كوفيد-19.

58 - وقد مر أكثر من سنتين على تسجيل آخر حالة مؤكدة للكوليرا في هايتي، في مطلع شباط/فبراير 2019. وفي عام 2020، أبلغت وزارة الصحة العامة والسكان عن 83 حالة من حالات الاشتباه في الإصابة، فحصت جميعها وتأكد أنها سلبية. وفي 8 نيسان/أبريل 2021، أبلغت الوزارة عن حالة واحدة للاشتباه في الإصابة، وكانت نتيجة فحصها سلبية.

ثامنا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

59 - من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وبرنامج مدته سنتان يموله الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، يواصل موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها بذل

الجهود لتلبية احتياجات الأطفال المولودين نتيجة الاستغلال أو الاعتداء الجنسيين. وستسمح تلك الجهود لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي بمواصلة تقديم الدعم الصحي والتعليمي للأطفال ودعم أسباب المعيشة لأمهاتهم. ويواصل المدافع عن حقوق الضحايا في الميدان التعاون مع مكتب أمين المظالم لتعزيز الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في هايتي وتوجيه الضحايا إلى خدمات الدعم. وتسعى الأمم المتحدة إلى تيسير إقامة العدل في دعاوى إثبات الأبوة ودعم الأطفال المتعلقة بموظفي البعثة الميدانيين السابقين، حيث تقدم وثائق ومعلومات بالغة الأهمية للأمهات وللسلطات الوطنية الهايتية ذات الصلة.

تاسعا - ملاحظات

60 - ستستمر الأمم المتحدة في متابعة عملية الإصلاح الدستوري المؤجلة حاليا وستدعو السلطات الوطنية إلى ضمان ألا تواصل العملية تأخير إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية التي فات موعدها، وكذلك الانتخابات الرئاسية، في عام 2021.

61 - ولا يزال من الضروري ألا تدخر السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة المعنيون جهدا للتوصل إلى توافق آراء يسهم في إجراء هذه الانتخابات، التي يعتبر نجاحها حاسما في تعزيز تجديد ديمقراطي طال انتظاره وأساسيا لوضع هايتي على طريق الاستقرار السياسي وتهيئة الظروف للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولذلك، أدعو السلطات الوطنية، والأحزاب السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى إظهار الإرادة السياسية المطلوبة ووضع مستقبل البلد قبل المصالح الضيقة. فأي عنف، وتحريض على العنف وخطاب كراهية غير مقبول. ولا تزال ممثلتي الخاصة مستعدة، ضمن نطاق ولايتها، لتقديم المساعدة في تهيئة الظروف لصياغة توافق آراء من هذا القبيل.

62 - وينبغي أن تشكل عملية فيلاج دو ديو المأساوية نقطة تحول فيما يتعلق بالأمن. وأحث الحكومة على الاستفادة من التقدم الذي أحرزته فرقتا العمل المشتركتان بين الوزارات بشأن الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية واستخدام الزخم لتوفير الموارد والالتزام السياسي اللازمين لدعم الموافقة على مشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية وتنفيذه في غضون الإطار الزمني المتوخى. وبالمثل، ينبغي للحكومة ألا تدخر جهدا في وضع خطة عمل وطنية بشأن إدارة الأسلحة والذخائر في الوقت المناسب. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تعزز الحكومة، ولا سيما اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، علاقتها مع منظمات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز تعاون أكبر وأكثر كفاءة بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لإعادة بناء المجتمعات المحلية المتضررة من العصابات واستعادة الأمل لسكانها.

63 - ويدل انعدام الأمن المزمن على حدود اتباع نهج يركز على إنفاذ القانون لوقف أنشطة العصابات. ويؤكد أيضا على الحاجة إلى نهج أكثر اتساما بالطابع الكلي لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف. وأدين العنف الإجرامي الذي أدى إلى تشريد ما يقرب من 500 2 شخص في تاباري إيسا، وكذلك الهجمات المتكررة ضد سكان بيل إير. وأعرب عن أسفي لموجة الاختطاف في الفترة الأخيرة التي أدت إلى تفاقم الشعور العام بعدم الأمان. ويشير استمرار عنف العصابات والاختطاف الخطيرين، بالاقتران باستجابة غير فعالة من جانب السلطات، مع تحمل الشرطة لوطأة الضغط فيما يتعلق بالسلامة العامة، إلى إخفاقات الحكومة في النهوض بمكافحتها لانعدام الأمن. وأدعو السلطات إلى مضاعفة جهودها واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية السكان من عنف العصابات، بالإضافة إلى معالجة السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الصعب الذي يتسبب في

أنشطة العصابات. وأكرر أيضا تأكيد الأهمية الحاسمة لأن تقوم السلطات الوطنية بضمان المساءلة في قضايا الجرائم البارزة التي ارتُكبت في ليلافوا وغراند رافين (2017)، ولا سالين (2018) وبيل إير (2019 و 2020)، وفيما يتعلق بالجرائم الخطيرة الأخرى.

64 - ويساورني قلق عميق إزاء استمرار ارتفاع معدل الاحتجاز السابق للمحاكمة وتزايده باستمرار والاكتظاظ الخطير للسجون، وهما ينتجان عموما عن نقاط الضعف العامة في قطاع العدالة. وفي حين أن بدائل الاحتجاز المنصوص عليها في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الجديدين يمكن أن تساعد في حل المسائل، فإن تنفيذ القوانين سيتطلب التزاما سياسيا قويا، وموارد كافية وتخطيطا دقيقا. ومع سرعة اقتراب دخول القانونين حيز النفاذ في حزيران/يونيه 2022، أشجع وزارة العدل والأمن العام على إنشاء لجنة معنية بتنفيذ قوانين الإصلاح الجنائي دون تأخير، من أجل ضمان سنها.

65 - وأشجع السلطات كذلك على اتخاذ خطوات فورية لتحسين ظروف الاحتجاز المروعة السائدة في جميع أنحاء نظام السجون تقريبا. ومن دون إعمال إرادة سياسية حقيقية من خلال نظم العدالة والسجون العاملة، ستظل السجون تعاني من مشاكل مزمنة من الاكتظاظ ونقص الموارد، مما يؤثر سلبا بدوره على ظروف الاحتجاز وحقوق الإنسان للمحتجزين.

66 - ويتعين استكمال هذه التدابير بنهج جديد لمواجهة الفساد والتصدي للتحديات العامة. وفي هذا الصدد، يمثل إنشاء مجلس المعونة القضائية في الفترة الأخيرة تطورا إيجابيا، سيمهد الطريق أمام تحقيق المزيد من المساواة في إمكانية اللجوء إلى العدالة، شريطة أن تعمل السلطات وأصحاب المصلحة القضائيون معا لضمان افتتاح 11 مكتبا لا مركزيا للمعونة القضائية على وجه السرعة. وبالمثل، تحمل مبادرة تسليط الضوء في طياتها إمكانية تغيير العقليات فيما يتعلق بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ووقف الإفلات من العقاب المثير للقلق الذي يبدو أن مرتكبي الجرائم يستفيدون منه.

67 - وتركز الأمم المتحدة عملها بقوة على معالجة العقبات الهيكلية والعامة التي تحول دون إحراز تقدم كبير وملموس فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية في مجالات السياسة وحقوق الإنسان والتنمية التي تعوق إنجاز أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أشعر بالتفاؤل إزاء المناقشات بين الحكومة، والأمم المتحدة والشركاء في التنمية بشأن النهج التي تعزز فعالية التنمية وأثرها وتنشيط أطر تنسيق المعونة القائمة. وفي ذلك الصدد، آمل أن يساعد الحوار القادم بشأن العمل - وهو مناقشات يشارك فيها جميع الشركاء في التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، وأعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للتأثير الضئيل للمعونة الإنمائية - على استعادة الثقة بين الحكومة، والسكان والجهات الفاعلة الإنمائية والشركاء في التنمية.

68 - وتتسم هايتي بالعديد من نقاط القوة، بما في ذلك القرب من الأسواق الرئيسية وإمكانية الوصول إليها، وقوة العمل الشابة، والشتات الملتزم بإرسال تحويلات مالية كبيرة، والأصول التاريخية والثقافية الفريدة. وبذلك، تمتلك إمكانيات حقيقية للتنويع الاقتصادي وزيادة إيجاد فرص العمل، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى انتعاش اقتصادي، إذا ما تحسنت الظروف الاجتماعية السياسية والأمنية والتزمت الحكومة بإجراء إصلاحات اقتصادية عميقة. وينبغي لهايتي أن تسعى جاهدة إلى ضبط عجزها المالي مع الوفاء بمعايير استئناف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. وسيكون الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك المستثمرون، عاملا أساسيا في التغلب على التحديات الهيكلية.

69 - وفي ضـــوء الحالة الإنســـانية الخطيرة، الناجمة عموما عن أزمات يتســـبب فيها الإنســـان، أدعو الســـلطات إلى الوفاء بمســـؤولياتها في مجال الحماية تجاه من هم في أمس الحاجة إليها وضـــمان إمكانية إيصـــال المســـاعدات الإنســـانية في جميع الأوقات. وأدعو أيضـــا المجتمع الدولي إلى ســـد الفجوة في تمويل الأنشطة الإنسانية حتى يتسنى إيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى أضعف 1,5 مليون شخص.

70 - وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة بالمســـاهمة في تحقيق الاســـتقرار والازدهار في هايتي من خلال نهج متكامل وأن أعرب عن امتناني العميق لممثلتي الخاص لهايتي، هيلين ميغر لا ليم، ونائب ممثلتي الخاصـــة، والمنســـق المقيم ومنســـق الشـــؤون الإنســـانية، برونو لوماركي، وجميع موظفي الأمم المتحدة في البلد على التزامهم العميق وعملهم الدؤوب.